

Distr.: General
27 May 2025
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة، وهو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان، ويشمل الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2025.

ويوثق التقرير آثار العنف على الأطفال في البلد، حيث يُسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة متى كانت متاحة. وفي التقرير أيضاً بيانٌ للتقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جنوب السودان في تعزيز إطار التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهائها ومنع وقوعها، بما في ذلك من خلال استراتيجيات الوقاية.

ويتضمن التقرير توصيات موجهة لجميع الأطراف بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها وتعزيز حماية الطفل في جنوب السودان.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ويشمل الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وهو خامس تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان يُقدّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الأطراف في النزاع في جنوب السودان، ويقدم تفاصيل عما أُحرز من تقدم في إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها منذ التقرير السابق (S/2023/99) واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان (S/AC.51/2023/1). ويتضمن معلومات عن التقدم المحرز في الحوار مع الأطراف في النزاع والتحديات التي واجهها هذا الحوار. وتُنسب الانتهاكات، حيثما أمكن ذلك، إلى أطراف في النزاع. وفي المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2025/247 - A/79/878)، ظلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مدرجة في القائمة لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم وإغتصابهم وارتكاب غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم واختطافهم. وظل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الموالى لمشار (الجناح المعارض) مدرجا في القائمة لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واختطافهم.

2 - وتحققت من المعلومات الواردة في هذا التقرير فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان التي تشترك في رئاستها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبسبب حالة انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع، وهو ما يعود في كثير من الأحيان إلى الفيضانات أو ضعف البنية التحتية، تعذر توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها في بعض مناطق البلد. فعلى سبيل المثال، تعذر الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أجزاء من ولاية وسط الاستوائية ينعدم فيها الأمن بسبب وجود جبهة الخلاص الوطني هناك. وعلاوة على ذلك، تعذر في أوقات معينة من العام الوصول إلى أجزاء من ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل بسبب الفيضانات. ولذلك فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير ليست صورة كاملة لواقع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث يُرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى. والمعلومات المتعلقة بالحوادث المرتكبة في وقت سابق ولم يكن التحقق منها سوى خلال فترة الإبلاغ تُصنف من ضمن المعلومات التي تأخر التحقق منها إلى تاريخ لاحق.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والعسكرية والأمنية

3 - ظل المشهد السياسي في جنوب السودان هشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أُحرز تقدم محدود في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. واستمر وقف إطلاق النار في جنوب السودان إلى حد بعيد حتى حزيران/يونيه 2024. فقد شهد البلد انخفاضاً كبيراً في العنف السياسي منذ عام 2018، بينما استمرت الاشتباكات المنخفضة الحدة بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة في بعض أجزاء البلد. وتواصلت أعمال العنف على الصعيد المحلي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالماشية، خاصة في أعالي النيل وجونقلي وإدارية البيبور الكبرى وواراب والمناطق المتاخمة لأبيي، والمنطقة الاستوائية الكبرى، لا سيما غرب الاستوائية. وتم التحقق مما تعرض له الأطفال خلال هذه

الاشتباكات من أعمال التهجير والاختطاف والتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه، فضلاً عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

4 - وظلت الاشتباكات المتقطعة بين قوات الأمن الحكومية والجماعات غير الموقعة على الاتفاق المنشط تهدد تقدم عملية السلام في المناطق التي تتحرك فيها الجماعات غير الموقعة، وأسفرت تلك الاشتباكات عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ومن دواعي القلق بشكل خاص الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وذلك في كثير من الأحيان رداً على ما يُزعم أنه ارتباط أو تعاون بين الأطفال أو أسرهم وجبهة الخلاص الوطني.

5 - وبالمثل، أدى رد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على هجمات الميليشيات القبلية و/أو الجماعات التي تزعم أنها من جماعات الدفاع المدني إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. فقد أدى ردها على العنف القبلي في ولاية واراب في الفترة ما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2022 إلى مقتل أطفال وأعمال عنف جنسي وإحراق منازل. وفي ولاية جونقلي، أدى مقتل قائد سابق لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في بوشالا في أيلول/سبتمبر 2023 إلى تفاقم التوترات في المنطقة، مما أدى إلى اندلاع قتال بين الشباب المسلح وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. وأسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل أطفال ونزوح نحو 12 000 شخص وتغيير أماكن عمل العاملين في المجال الإنساني.

6 - وفي منطقة أعالي النيل الكبرى، أدى الاقتتال الداخلي ضمن قوات فصيل كيت - قوائق الذي انشق عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (قوات كيت - قوائق) إلى اندلاع أعمال قتالية شاركت فيها في نهاية المطاف قوات فصيل أفويليك المنشق عن الجناح المعارض (قوات أفويليك)، وقوات كيت قوائق، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وقوات الدفاع الشعبي. وأدت أعمال القتال إلى نزوح جماعي وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل والتشويه والاختطاف. بالإضافة إلى ذلك، استمرت التوترات المتزايدة بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية الوحدة في أعقاب انشقاق اثنين من كبار ضباط الجيش في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدى وجود أحد الضباط المنشقين في ولاية الوحدة، وتحرك قواته في تلك الولاية، إلى تصعيد التوترات وزيادة تشريد الجماعات السكانية من محليات لير وغيت وميوم وربكونا. وتم التحقق من وقوع عمليات الاختطاف والتجنيد والاستخدام والعنف الجنسي خلال ذلك النزاع.

7 - وفي ولاية غرب الاستوائية، أدى وجود عناصر من جبهة الخلاص الوطني في منطقة موندري الكبرى، ورعاة الماشية، وجماعات مسلحة مجهولة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، والقوات الموالية للعميد جيمس نانندو، والقوات الموحدة اللازمة، إلى تدهور بيئة حماية الأطفال. وفي حزيران/يونيه 2023، بدأت تظهر تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الموالية للعميد جيمس نانندو وتم التحقق من ذلك في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من تقارير عن زيادة عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم من قبل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. ونتيجة لتصاعد حالة انعدام الأمن في المنطقة، نُشرت القوات الموحدة اللازمة لتوفير حماية إضافية. بيد أنه نُسب إلى هذه القوات انتهاكات تم التحقق منها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وارتكاب العنف الجنسي، فضلاً عن استخدام المدارس والمستشفيات في الأغراض العسكرية. ومنذ آذار/مارس 2024، تم التحقق من

وقوع عمليات اختطاف للأطفال وتجنيدهم واستخدامهم نُسبت أساساً إلى جماعات مسلحة مجهولة في ولاية غرب الاستوائية.

8 - وقد ساهمت التغييرات المستمرة التي أجراها الرئيس سلفا كير لكبار المسؤولين الحكوميين في حالة عدم الاستقرار وتقويض عملية السلام وتعطيل التقدم في تنفيذ تدابير أساسية ذات أهمية بالغة في جهود حماية الأطفال. فعلى سبيل المثال، حدث تأخر كبير في عملية توحيد القوات، مما ترك الأطفال عرضة للانتهاكات جسيمة. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد نُشر في عدد من أنحاء البلد ما يقرب من 7 في المائة من أصل القوام المتوخى للقوات الموحدة اللازمة، وهو 83 000 فرد، وفقاً لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وظلت قائمة التحديات التي تعترض النشر الكامل للقوات الموحدة اللازمة، بما في ذلك توزيع المرتبات والمعدات، وتفعيلها تحت قيادة موحدة واحدة. وعلى الرغم من أهمية القوات الموحدة اللازمة في توفير الأمن من أجل تعزيز بيئة حماية الأطفال، فإن ذلك يتوقف على نشر قوات موحدة جيدة التدريب وكاملة التجهيز. والمرجح أن يكون نشر القوات الموحدة اللازمة دون تزويدها بالموارد الكافية قد ساهم، على سبيل المثال، في استخدام هذه القوات لست مدارس ومستشفى واحد لأغراض عسكرية في ولاية غرب الاستوائية.

9 - وفي نيسان/أبريل 2024، أعلن الرئيس عن بدء عملية الدمج الرسمي للفريق جونسون أولوني، قائد قوات أفويليك، وكبار ضباطه، في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، تنفيذاً لاتفاق الخرطوم للسلام المبرم في كانون الثاني/يناير 2022. وكان لذلك التطور قدرة على الحد من العنف، ومن ثم زيادة حماية الأطفال في منطقة أعالي النيل الكبرى، بينما كان لقوات أفويليك في السابق دور في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويشي عدم وجود أي انتهاكات جسيمة متحقق من ارتكابها ضد الأطفال على يد قوات أفويليك منذ دمجها في قوات الدفاع الشعبي بأن تحسناً قد حدث في حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة.

10 - وأطلقت في نيروبي في 9 أيار/مايو 2024 مبادرة توميني، وهي مبادرة رفيعة المستوى للوساطة في النزاع الجاري في جنوب السودان تهدف إلى إقناع الجماعات المعارضة الرافضة لاتفاق السلام بالانضمام إلى الاتفاق. وهذه المبادرة التي تجمع بين الحكومة وجماعات المعارضة وأفضت إلى إصدار إعلان يتضمن الالتزام بالوساطة ونبذ العنف ودعم انتقال ديمقراطي، تهدف إلى إعطاء فرص جديدة لحل النزاع بالطرق السلمية وتحسين حماية الأطفال.

11 - وقد أدى النزاع الجاري في السودان، حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، إلى دخول أكثر من 887 991 من العائدين واللاجئين إلى جنوب السودان، من بينهم 446 367 طفلاً، حسبما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الأمر الذي أدى إلى إجهاد الموارد في الولايات الحدودية والحالة الإنسانية العامة. وواجه ثلثا سكان جنوب السودان حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي، زاد من شدتها الصدمات المناخية والأزمات الاقتصادية وانخفاض المعونة الدولية. وقد هددت الفيضانات وتعثر تدفق النفط بدفع الوضع الاقتصادي إلى مزيد من التدهور، وكان لذلك وقع عميق على سلامة الأطفال ورفاههم، وزاد من تعرضهم للانتهاكات الجسيمة.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

12 - تحققت فرقة العمل الفُطرية من 630 انتهاكاً طالت 469 طفلاً (328 فتى و 132 فتاة و 9 أطفال لم يُعرف جنسهم)، بزيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تم التحقق حينها من 457 انتهاكاً جسيماً. وتعرض في المجموع 42 طفلاً (21 فتى و 21 فتاة) لانتهاكات متعددة: الاختطاف من أجل التجنيد والاستخدام (25)، والعنف الجنسي أثناء الاختطاف (13)، والقتل (1) والتشويه (2) بعد الاختطاف. وتعرضت إحدى الفتيات للعنف الجنسي والاستخدام أثناء الاختطاف.

13 - وتم التحقق في المجموع من 41 انتهاكاً وقعت قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك 27 هجوماً على المدارس، والعنف الجنسي الذي طال 13 فتاة، وتجنيد واستخدام فتى واحد.

14 - وكانت الجهات غير التابعة للدولة مسؤولة عن 45 في المائة من مجموع الانتهاكات (283)، ارتكبتها قوات كيت - قوانق (115)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (87)، وجبهة الخلاص الوطني (38)، والقوات الموالية للعميد جيمس ناندي (20)، وقوات أقويليك (10)، والقوات الموحدة اللازمة (7)، والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان (2)، والجبهة المتحدة المسلحة/الجيش المتحد المسلح لجنوب السودان (2)، وتحالف المعارضة في جنوب السودان (2). ونُسب 31 في المائة من إجمالي عدد الانتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (194)، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (174)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (11)، والدائرة الوطنية للأحياء البرية في جنوب السودان (6)، والدائرة الوطنية للدفاع المدني (2)، ودائرة السجون في جنوب السودان (1). ولم يُنسب لأي جهة فاعلة ما مجموعه 153 انتهاكاً (24 في المائة)، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن تبادل إطلاق النار (53) بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات أقويليك (28)، وبين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجماعات مسلحة مجهولة (23)، وبين قوات كيت - قوانق وقوات أقويليك (2)، والانتهاكات التي سببتها المتعجرات من مخلفات الحرب (52).

15 - ووقع نحو 63 في المائة من الانتهاكات المتحقق منها في ولايات غرب الاستوائية (141)، وأعلي النيل (137)، وجونقلي (120). ووقعت انتهاكات أخرى في ولايات الوحدة (91)، ووسط الاستوائية (59)، وغرب بحر الغزال (21)، وشرق الاستوائية (19)، وشمال بحر الغزال (17)، وواراب (15)، والبحيرات (10).

16 - وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم (248)، واختطافهم (130)، وقتلهم وتشويههم (86) هي أكثر ثلاثة انتهاكات جسيمة تم التحقق منها، حيث شكلت 74 في المائة من إجمالي الانتهاكات الجسيمة المتحقق منها. وحدث انخفاض كبير في حالات العنف الجنسي التي تم التحقق منها، من 81 إلى 47 حالة. غير أنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى من ذلك، لأن هذا النوع من العنف ظل الإبلاغ عنه ناقصاً بسبب الوصم، والخوف من الانتقام، والأعراف الاجتماعية الضارة، وانعدام الخدمات أو تعذر الوصول إليها، والإفلات من العقاب والمخاوف المتعلقة بالسلامة. وبالمثل، انخفضت حالات القتل والتشويه من 117 إلى 85 حالة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي المقابل، ارتفعت عمليات الاختطاف بأكثر من الضعف، في حين ارتفعت الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية الموجهة للأطفال في الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

17 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 249 طفلاً (227 فتى و 22 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 سنة. ونُسبت الانتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (108)، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (97)، والدائرة الوطنية للأحياء البرية في جنوب السودان (6)، ودائرة الدفاع المدني (2)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2)، ودائرة السجون في جنوب السودان (1). وكانت الجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤولة عن 141 انتهاكاً، بما في ذلك الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (60)، وجماعات مسلحة مجهولة (28)، وقوات كيت - قوانق (26)، والقوات الموالية للعميد جيمس ناندي (19)، والقوات الموحدة اللازمة (5)، وتحالف المعارضة في جنوب السودان (2)، وجبهة الخلاص الوطني (1).

18 - وفي النصف الثاني من عام 2022، تم تجنيد واستخدام 49 فتى. وفي عام 2023، ارتفع ذلك العدد إلى 152 طفلاً (136 فتى و 16 فتاة). وفي النصف الأول من عام 2024، تم التحقق من تجنيد واستخدام 48 طفلاً (42 فتى و 6 فتيات). وتم التحقق من عدد أكبر من حالات التجنيد والاستخدام بين تموز/يوليه 2023 وحزيران/يونيه 2024 مقارنة بالفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023. ويمكن أن يعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة التوترات وانعدام الأمن في غرب الاستوائية بعد تعليق عملية السلام على الصعيد المحلي إلى أجل غير مسمى. بالإضافة إلى ذلك، بدأت تظهر العديد من الجماعات المسلحة التي يُزعم أنها متحالفة مع الأطراف الرئيسية في النزاع والتي تشكلت على أسس عرقية وقبلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة في تجنيد الأطفال في صفوف هذه الجماعات.

19 - وتم تسريح 84 طفلاً في المجموع (78 فتى و 6 فتيات) من القوات والجماعات المسلحة في عام 2022 (3) وعام 2023 (49) وعام 2024 (32). وسُرح 6 فتية خلال العمليات الرسمية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وسُرح 69 طفلاً (65 فتى و 4 فتيات) بعد مناشدات من فرقة العمل القطرية والشركاء في حماية الأطفال، وفُز 9 أطفال (7 فتية وفتاتان). ولا يزال وضع الأطفال الآخرين البالغ عددهم 165 طفلاً مجهولاً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

20 - وحدثت زيادة في الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الأمن الحكومية، حيث زادت من 65 انتهاكاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 108 انتهاكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. ومع ذلك، نُسب عدد أكثر من انتهاكات التجنيد والاستخدام إلى جهات غير حكومية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

21 - واستهدف قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أيضاً الأطفال لتجنيدهم فيما يبدو استعداداً للأعمال القتالية في منطقة غرب الاستوائية. وفي الوقت نفسه، بدأ العميد جيمس ناندي حملة تجنيد استهدف بها أطفال المنطقة، وذلك بسبب حاجته - فيما تنقل التقارير - إلى تعزيز صفوفه في ظل الدعوة إلى تدريب ونشر القوات الموحدة اللازمة قبل الانتخابات المقررة.

22 - وارتكبت الانتهاكات في ولاية غرب الاستوائية (120)، بنسبة 48 في المائة من المجموع، تليها ولايات جونقلي (37)، وأعلي النيل (32)، والوحدة (31)، وشمال بحر الغزال (13)، والبحيرات (7)، ووسط الاستوائية (3)، وواراب (3)، وغرب بحر الغزال (2).

23 - واستُخدم الأطفال في أدوار الدعم، إما كحراس شخصيين أو طهارة أو لحراسة نقاط التفتيش والدوريات، كما استخدمهم قادة القوات لأغراض جنسية. فعلى سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية من

تجنيد واستخدام 13 طفلاً (12 فتى وفتاة واحدة) تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً من قبل قوات تحت قيادة العميد جيمس ناندي في ولاية غرب الاستوائية. واستُخدم الأطفال كطهارة وحراس شخصيين لجيمس ناندي وضباطه. وأُجبرت الفتاة على العيش مع أحد الجنود في الثكنة كـ "زوجة". وفي حالة أخرى، تحققت فرقة العمل الفُطرية من تجنيد واستخدام 5 فتيان في سن السادسة عشرة من قبل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في ولاية غرب الاستوائية في 10 آب/أغسطس 2023. ونُقلوا إلى الثكنات لبدء التدريب العسكري في 28 آب/أغسطس 2023.

24 - وبخلاف غالبية الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها في ولاية غرب الاستوائية، تُظهر الاتجاهات أن الأطراف تقوم بالتجنيد بشكل متقطع، وتستهدف الأطفال متى عنت لها الفرصة لذلك. وتم تجنيد العديد من الأطفال عن طريق الاختطاف. وأُجبر آخرون على ذلك بوعود بتعويضات مالية أو انضماموا إلى القوات والجماعات المسلحة بسبب المصاعب الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان فتيان يبلغان من العمر 16 و 17 عاماً عائدتين إلى البيت من الكنيسة في ولاية غرب الاستوائية فصادفا مجموعة من عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، فسجل هؤلاء اسمي الطفلين بشكل مخادع، ووعدوهما بأجرة، ثم اقتادوهما بالقوة إلى قاعدة الفصيل، وهناك تم تجنيدهما واستخدامهما كمرافقين للقائد. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبعد مناشدات مستمرة من فرقة العمل الفُطرية، سُرح الطفلان وُجُمع شملهما مع أسرتهما.

25 - وكان عدد الفتيات اللاتي تم تجنيدهن واستخدامهن أقل من عدد الفتيان، إلا أن الفتيات استُخدمن في المقام الأول كطباخت ولحمل الأغراض المنهوبة ولأغراض جنسية. واستُخدم الفتيات في الغالب لتشغيل نقاط التفتيش وكحراس للدوريات أو كحراس شخصيين. كما كانت هناك حالات خضع فيها الفتيات لتدريبات عسكرية دون تحديد أدوارهم.

حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة/الأمن الوطني

26 - اعتقل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان 16 فتى في المجموع تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً في مريدي بولاية غرب الاستوائية. وكان الفتيات قد جندتهم جماعة مسلحة غير معروفة في 19 أيار/مايو 2024، واعتقلتهم الشرطة، بمعية من جندوهم، بناء على إبلاغ أحد أولياء أمور الفتيات عن احتجازهم. وأدانته محكمة تقليدية الفتيات لعدم إبلاغهم أولياء أمورهم عن تجنيدهم وحُكم عليهم بدفع غرامة أو بثلاثة أشهر حبساً. وأُطلق سراحهم في 25 حزيران/يونيه 2024 بعد مناشدات من فرقة العمل الفُطرية والشركاء في حماية الأطفال.

باء - القتل والتشويه

27 - تحققت فرقة العمل الفُطرية من حالات قتل (48) وتشويه (37) بحق 85 طفلاً (57 فتى، و 25 فتاة، و 3 لم يُعرف جنسهم)، منهم الرضيع في يومه الثاني ومنهم من بلغ سن السابعة عشرة. ونُسبت الانتهاكات إلى جناة مجهولين (59)، بما في ذلك 51 انتهاكاً ناجماً عن المتعجرات من مخلفات الحرب، و 4 انتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة مجهولة، و 4 انتهاكات وقعت خلال تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجناة مجهولين (2) وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات أقويليك (2). ونُسبت انتهاكات أخرى إلى قوات كيت - قواني (11)، وقوات الدفاع الشعبي (10)، والحركة الشعبية/الجيش

الشعبي لجنوب السودان (2)، وقوات أفوليك (1)، وجبهة الخلاص الوطني (1)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (1). وتم التحقق من سقوط ضحايا من بين الأطفال بلغ عددهم 24 في النصف الثاني من عام 2022، و 51 في عام 2023 و 10 في النصف الأول من عام 2024. وارتكبت الانتهاكات في ولايات أعالي النيل (21)، وغرب بحر الغزال (16)، وجونقلي (14)، وشرق الاستوائية (13)، والوحدة (8)، ووسط الاستوائية (5)، وواراب (4)، وشمال بحر الغزال (3)، والبحيرات (1).

28 - ونجم 59 في المائة من تلك الانتهاكات عن المتفجرات من مخلفات الحرب. والانتهاكات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة تؤثر على الأطفال بأعداد أكبر لأنهم هم الأكثر ميلا لاستكشاف المناطق الخطرة واللعب بهذه المواد الخطرة في مجموعات. ففي 16 آذار/مارس 2023، قُتل 8 أطفال (3 فتية، و 5 فتيات) تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عاماً وتعرض للتشويه طفلان (فتى وفتاة)، في سن 11 شهراً و 11 عاماً، بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في ولاية غرب بحر الغزال. ووقع الحادث عندما التقط أحد الأطفال الجسم ليديه للأطفال الآخرين فانفجر الجهاز.

29 - ووقعت الانتهاكات المنسوبة إلى قوات كيت - قوائم أثناء النزاع في منطقة أعالي النيل الكبرى في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث ارتكبت قوات كيت - قوائم هجمات عنيفة للغاية على السكان المدنيين، وخاصة الأطفال. فعلى سبيل المثال، قتلت قوات كيت - قوائم ثلاثة فتية تتراوح أعمارهم بين سنتين و 6 سنوات في محلية فشودة بولاية أعالي النيل، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. فقد أطلقت النيران على الفتية وقتلوا بينما كانوا مختبئين بين أشجار الغابة بعد أن تعرضت قريتهم لهجوم.

30 - وكثيراً ما وقعت الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خلال الهجمات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة الخلاص الوطني والميليشيات القبلية و/أو الجماعات التي تصف نفسها بأنها من جماعات الدفاع المدني. ومما يثير القلق أن بعض الانتهاكات التي ارتكبت ضد الأطفال يُزعم أنها ارتكبت كشكل من أشكال العقاب للمدنيين الذين يُشاع أنهم متعاونون مع جبهة الخلاص الوطني. وتحققت فرقة العمل القطرية من مقتل فتى في سن الثانية عشرة وفتاة في سن السادسة عشرة على يد قوات الدفاع الشعبي في محلية نهر ياي بولاية وسط الاستوائية. ووقع الحادث عندما كان جنود من قوات الدفاع الشعبي يقومون بدورية في القرية فدخلوا منزل الضحيتين واقتادوا والدهما الذي اشتبهوا في كونه من المتعاونين مع جبهة الخلاص الوطني، اقتادوه هو والطفلين إلى مكان على مبعده من المنزل وأطلقوا النار عليهم.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

31 - تحققت فرقة العمل القطرية من حالات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبت ضد 47 فتاة تتراوح أعمارهن بين 7 سنوات و 17 سنة، ونُسبت تلك الانتهاكات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (23)، وقوات كيت - قوائم (9)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (6)، وقوات أفوليك (2)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2)، والقوات الموحدة اللازمة (2)، والقوات الموالية للعميد جيمس ناندي (1)، وجناة مجهولين (2). ووقعت الانتهاكات في ولايات وسط الاستوائية (14)، وأعالي النيل (8)، وواراب (8)، والوحدة (6)، وجونقلي (5)، وغرب الاستوائية (3)، والبحيرات (2)، وشمال بحر الغزال (1).

32 - ومن ضمن ذلك العدد الإجمالي، تعرضت 15 فتاة لانتهاكات متعددة؛ حيث تعرضت 14 فتاة للعنف الجنسي بعد اختطافهن. واغتُصبت إحدى الفتيات لما كانت مرتبطة بطرف من الأطراف في النزاع، بينما تعرضت فتاة أخرى للاختطاف والاغتصاب أثناء ارتباطها بطرف آخر.

33 - وانتهاكات العنف الجنسي وقع 82 في المائة منها في عام 2022، ووقع ثلث هذه الانتهاكات في سياق النزاع الذي شهدته منطقة أعالي النيل الكبرى من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث عانى المدنيون، بمن فيهم الأطفال، من أعمال عنف شديد. فعلى سبيل المثال، تعرضت فتاتان تبلمان من العمر 17 عاما للاغتصاب على يد قوات أقويليك في 28 آب/أغسطس 2022 في ولاية جونقلي. واختُطفَت الفتاتان أثناء هجوم عسكري على قريتين واغتصبهن أربعة جنود طيلة ثلاثة أيام. وأُفرج عن الفتاتين في 30 أيلول/سبتمبر 2022.

34 - وكان العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية اعتداءات انتهائية على الفتيات وهن في طريقهن من أو إلى منازلهن أو أثناء قيامهن بالأعمال المنزلية، وهو ما يدل مرة أخرى على أن استمرار غياب المساءلة يمكن من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات ويديمها. ووقعت هذه الانتهاكات في كثير من الأحيان في سياق نشر القوات في منطقة ما استجابةً لزيادة حالة انعدام الأمن. فعلى سبيل المثال، في 1 أيلول/سبتمبر 2022، قام أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تم نشرهم لقمع العنف القبلي المبلغ عنه في ولاية واراب باغتصاب أربع فتيات تحت تهديد السلاح. وتلقت الفتيات العلاج الطبي ولا يزال الجناة طلقاء. وفي حادث آخر، تعرضت فتاة تبلغ من العمر 14 عاما للاغتصاب على يد أحد ضباط قوات الدفاع الشعبي في ولاية شمال بحر الغزال في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. فقد اعترض جنديان طريق الفتاة وهي في طريقها إلى مكان للعب، وسُحبت إلى كنيسة، ثم اغتصبها أحد الجنديين. وتلقت الناجية الرعاية الطبية في مرفق صحي قريب، ومثل الجاني أمام المحكمة العليا، حيث أُدين وحُكم عليه بسبع سنوات سجنًا وأمر بدفع التعويضات.

دال - الهجمات المرتكبة ضد المدارس والمستشفيات

35 - تم التحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما مجموعه 87 هجوما استهدفت المدارس (72) والمستشفيات (15).

36 - ونُسبت الهجمات الـ 72 التي تم التحقق من ارتكابها ضد المدارس إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (27)، وجناة مجهولين (38)، نتيجة لتبادل إطلاق النار بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات أقويليك (23)، وبين قوات الدفاع الشعبي وجناة مجهولين (15). ونُسبت انتهاكات أخرى إلى قوات كيت - قوانق (3)، وقوات أقويليك (2)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (1)، وجناة مجهولين (1). وكانت جميع الهجمات التي تم التحقق من وقوعها ضد المدارس في عام 2022. وفي نيسان/أبريل 2022، هاجم شبان مسلحون تابعون لقوات الدفاع الشعبي في ولاية الوحدة عدة قرى، وتم التحقق من أن أعمال نهب وتدمير طالت 27 مدرسة ابتدائية قد ارتكبت في أثناء ذلك.

37 - ووقع معظم الحوادث في سياق أعمال القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى: ولايات جونقلي (40)، والوحدة (29) وأعالي النيل (2). ووقع أحد الانتهاكات في ولاية شرق الاستوائية. فعلى سبيل المثال، دُمرت 13 مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة واثنان من المرافق الطبية خلال تبادل إطلاق النار بين قوات

الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجنّة مجهولين في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 في منطقة بيبور الإدارية الكبرى بولاية جونقلي.

38 - وتم التحقق مما مجموعه 15 هجوماً على المستشفيات نُسبت إلى جبهة الخلاص الوطني (8)، وإلى جنّة مجهولين (7)، بما في ذلك هجمات ناتجة عن تبادل لإطلاق النار (5) بين قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات أقويليك (2)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجنّة مجهولين (2)، وقوات فصيلي كيت - قوائم وقوات أقويليك (1). وكانت جميع حوادث الهجمات التي تم التحقق منها ضد المستشفيات في عام 2022.

39 - ووقعت هذه الحوادث في ولايات وسط الاستوائية (8)، وجونقلي (5)، وشرق الاستوائية (2). فعلى سبيل المثال، تعرض مركز للرعاية الصحية الأولية لهجوم من قبل عناصر من جبهة الخلاص الوطني في ولاية وسط الاستوائية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022. فقد اختطف عناصر الجبهة خلال الهجوم خمسة من العاملين في مجال الصحة لا يزال مكان وجودهم مجهولاً. وكان ذلك هو الحادث الثاني الذي يستهدف المنشأة نفسها بعد هجوم سابق وقع في آب/أغسطس 2022.

استخدام المدارس والمستشفيات في الأغراض العسكرية

40 - تم التحقق مما مجموعه 24 حالة استخدام عسكري للمدارس (20) والمستشفيات (4)، و 12 منشأة (10) مدارس ومستشفيات) في عام 2022، و 9 منشآت (7 مدارس ومستشفيات) في عام 2023، و 3 مدارس في عام 2024. وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن الاستخدام العسكري لـ 19 منشأة (15 مدرسة و 4 مستشفيات)، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (8 مدارس ومستشفيات)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (مدرسة واحدة ومستشفى واحد) والقوات الموحدة اللازمة (6 مدارس ومستشفى واحد). وكانت جماعتان مسلحتان مسؤولتين عن استخدام 5 مدارس لأغراض عسكرية، وهما الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (3 مدارس)، وقوات أقويليك (مدرستان).

41 - واستُخدمت معظم المنشآت لإيواء الجنود (12). واستُخدمت أربع مدارس كمرافق لتخزين الذخيرة، واستُخدمت 3 مدارس كقاعدة عسكرية للتدريب. واستُخدمت بعض المرافق لأكثر من غرض واحد. فعلى سبيل المثال، تستخدم القوات الموحدة اللازمة مدرسة ابتدائية في ولاية غرب الاستوائية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لإيواء الجنود وتخزين الأسلحة، في حين نُقل التلاميذ إلى مباني كنيسة مجاورة. وتحققت فرقة العمل القطرية أيضاً، بعد مناشدات منها متواصلة، من إخلاء مدارس (8) ومستشفيات (2) خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (4)، والقوات الموحدة اللازمة (3)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (2) وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (1).

هاء - حوادث الاختطاف

42 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 130 طفلاً (64 فتى، و 59 فتاة، و 7 أطفال لم يُعرف جنسهم)، بعضهم رضع في اليوم الثاني، ومنهم من هو في سن السابعة عشرة. ونُسب 88 في المائة من مجموع الانتهاكات (114) إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات كيت - قوائم (67)، وجبهة الخلاص الوطني (16)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (16)، وجنّة مجهولون (10)، وقوات أقويليك (3)، والجبهة المتحدة المسلحة/الجيش المتحد المسلح لجنوب السودان (2). ونُسبت

الانتهاكات الـ 16 المتبقية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وازدادت حالات الاختطاف من 63 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 130 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، و 67 في المائة من حالات الاختطاف المتحقق منها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وقعت في عام 2022. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد أُفرج عن 63 من الأطفال المختطفين، وقُتل منهم طفل واحد أثناء الأسر، بينما لا يزال مكان وجود الأطفال الـ 66 الآخرين مجهولاً.

43 - وأكثر من نصف انتهاكات الاختطاف التي تم التحقق منها وقعت في ولاية أعالي النيل (67)، وهي ناجمة بشكل أساسي عن النزاع في منطقة أعالي النيل الكبرى في أواخر عام 2022. ووقعت الانتهاكات الأخرى في ولايات الوحدة (19)، وغرب الاستوائية (18)، ووسط الاستوائية (17)، وجونقلي (6)، وغرب بحر الغزال (2)، وشرق الاستوائية (1).

44 - وكثيراً ما كانت عمليات اختطاف الأطفال مترامنة مع انتهاكات جسيمة أخرى أو متبوعة بهذه الانتهاكات. فعلى سبيل المثال، اختُطف ما مجموعه 25 طفلاً لتجنيدهم واستخدامهم، ووقع 14 طفلاً ضحايا للعنف الجنسي أثناء الاختطاف، وقُتل طفل واحد وشوّه طفلان بعد الاختطاف. ففي 7 آذار/مارس 2023، على سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية من اغتصاب واختطاف واستخدام فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً على يد قوات كيت - قوانق في ولاية أعالي النيل. واختطف الجناة تلك الفتاة أثناء هجوم عسكري على قريتها واقتادوها إلى ولاية أخرى حيث أُجبرت على العيش مع أحد الجناة كزوجة له إلى أن تمكنت في نهاية المطاف من الفرار.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

45 - تم التحقق مما مجموعه 32 حادث من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، منها 31 حادثاً وقعت في عام 2022 وحادث واحد في عام 2023؛ ولم يتم التحقق من وقوع أي حادث في عام 2024. ونُسبت الحوادث إلى جبهة الخلاص الوطني (12)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (7)، وجناة مجهولين (7)، نتيجة لتبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجناة مجهولين (4)، وبين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات أقويليك (1) وجناة مجهولين (2). وارتكبت انتهاكات أخرى من قبل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (3)، وقوات أقويليك (2)، وقوات الدفاع الشعبي (1). ووقعت الحوادث في ولايات جونقلي (13)، ووسط الاستوائية (12)، وأعالي النيل (4)، وشرق الاستوائية (2)، وغرب بحر الغزال (1).

46 - وشملت الحوادث توجيه التهديدات ونصب الكمائن للقوافل ونهب المنشآت وأعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك المضايقات والاختطاف وقتل 3 من العاملين في المجال الإنساني. ففي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على سبيل المثال، قُتل بطلق ناري في مركز للتغذية أحد أفراد منظمة غير حكومية، واختُطف أحد أفراد منظمة غير حكومية، ونُهب كثير من إمدادات التغذية خلال هجوم على قرية في ولاية أعالي النيل نفذه الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وأُفرج في وقت لاحق عن الفرد المختطف. وفي حالة أخرى، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022، دُمرت ونُهب أربعة من مراكز التغذية في ولاية جونقلي أثناء تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجناة مجهولين، وهو ما أعاق جهود مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال في المنطقة.

رابعاً - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

ألف - الإصلاح التشريعي ومكافحة الإفلات من العقاب

47 - ظلت المساءلة عن أعمال العنف الجنسي منخفضة، كما هو الأمر في حال الانتهاكات الجسيمة الأخرى، حيث ظل الجناة في الغالب طلقاء. ومع ذلك، أحرزت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة تقدماً في محاولاتها الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم في إيفاد محاكم متنقلة إلى ياي ومريدي وإلى ولايتي أعالي النيل والوحدة، لتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ففي أيلول/سبتمبر 2022، أدانت محكمة عسكرية عامة شخصاً وحكمت عليه بخمس سنوات سجنًا وأمرته بدفع تعويض وقضت بفصله غير المشرف من القوات المسلحة بسبب قتل طفل وتشويهه.

48 - وأدين ضابط من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات وقُضي عليه بدفع تعويضات لاغتصابه فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً في ولاية شمال بحر الغزال في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأدانت محكمة عسكرية عامة في حيزران/يونيه 2023 ضابطاً في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحكمت عليه بالسجن لمدة 12 عاماً وقضت بفصله غير المشرف من الخدمة، مع جبر الضرر ودفع التعويضات بسبب اغتصاب طفلة في سن الثامنة. وتتم هذه الحالات عن بعض التقدم في اتجاه إعمال المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، مع الأخذ في الاعتبار القيود التي لا تقتصر على النظم القانونية والقضائية في جنوب السودان فحسب، بل أيضاً صعوبة الحصول على سجلات رسمية لآليات المساءلة، مثل المحاكم.

باء - الحوار مع أطراف النزاع

49 - زارت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح جوبا في أيار/مايو 2022 لحضور مؤتمر وطني. وشجعت الممثلة الخاصة السلطات على الإسراع بتنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، المعتمدة في عام 2020، وحثت أصحاب المصلحة على منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأسفرت تلك الاتصالات عن تطورات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

50 - وقدمت فرقة العمل القطرية في 5 و 6 أيلول/سبتمبر 2023 الدعم للمؤتمر الوطني الثاني المعني بحماية الأطفال في جنوب السودان، الذي ركز على موضوع المساءلة عن العنف الجنسي ضد الأطفال. وخرج المشاركون في المؤتمر من أطراف النزاع والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي بـ 25 قراراً وتوصية بشأن ضرورة تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل، وتحديد العنف الجنسي، وبشأن تمويل الحكومة لتنفيذ خطة العمل الشاملة لإثبات التزامها بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

51 - ووقعت الحكومة على تمديد لخطة العمل الشاملة لمدة 18 شهراً، من 16 نيسان/أبريل 2024 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025، مبرهنة بذلك على التزامها ومتيعة الوقت الكافي للأطراف لتنفيذ الأحكام المتعلقة بتنفيذاً كاملاً وفعالاً. ووفقاً لمسؤولياتها الرقابية في إطار خطة العمل، أعدت اللجنة التقنية على المستوى الوطني ونشرت تقريراً مرحلياً عن تنفيذ خطة العمل. وأشارت اللجنة في التقرير إلى أنه على الرغم من اتخاذ بعض الخطوات نحو تعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك إنشاء آليات لإنفاذ القانون ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، توجد حاجة لنشر أوامر أو توجيهات عسكرية تحظر جميع الانتهاكات الجسيمة

الستة على جميع أفراد القوات المسلحة والسلطات المعنية، وإدراج حقوق الطفل وحماية الطفل في مناهج تدريب القوات المسلحة، من بين أحكام أخرى معلقة موجهة نحو إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال.

52 - واستمر تعاون أطراف النزاع مع فرقة العمل القطرية في القيام بمهام التحقق لتحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وتسريحهم، وأسفر ذلك عن تسريح 6 فتية من القوات الموالية للعميد جيمس ناندو.

53 - وتجاوزت فرقة العمل القطرية وتواصلت مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وتحالف المعارضة في جنوب السودان لدعمها في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل.

54 - وقدمت فرقة العمل القطرية الدعم للجنة التقنية على المستوى الوطني المكلفة من أجل القيام ببعثات ميدانية مشتركة إلى منطقة بيبور الإدارية الكبرى وولاية غرب الاستوائية وولاية شمال بحر الغزال، في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، وذلك في إطار الاستجابة الفورية لتزايد التقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وخلال هذه البعثات، دخلت فرقة العمل القطرية في حوار مع أطراف النزاع أدى إلى نتائج إضافية من قبيل إصدار توجيهات تتعلق بإخلاء المدارس والمستشفيات، وتجديد الالتزام بإفساح المجال للوصول إلى التكنات لإجراء عمليات فحص منتظمة، وتعيين جهات تنسيق لحماية الأطفال من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي.

55 - وأدت المناشدات التي قامت بها فرقة العمل القطرية على مستوى رفيع بشأن مسألة تزايد التقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في ولاية شمال بحر الغزال، إلى تكليف الحكومة أفراداً من كبار العسكريين بإجراء عمليات تفتيش في جميع التكنات العسكرية في تلك الولاية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأثبتت تلك الإجراءات التزام الحكومة بمعالجة المخاوف المتعلقة بحماية الأطفال ورفع من مستوى الوعي لدى القادة بشأن أهمية هذه المسائل.

جيم - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

56 - أطلق سراح نحو 125 طفلاً (94 فتى، و 30 فتاة، وطفل واحد مجهول الجنس) تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 17 عاماً. وتم تسريح 84 طفلاً من أولئك الأطفال (78 فتى و 6 فتيات)، تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً، من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وأُفرج عن 41 طفلاً من الأطفال المختطفين (36) أو هربوا من الأسر (5). وكانت عمليات الإفراج في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة لمناشدات فرقة العمل القطرية وتواصلها المستمر مع تلك القوات والجماعات.

57 - وفي العديد من الحالات، قدم شركاء اليونيسف في التنفيذ وشركاؤها المتخصصون في الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني أشكالاً متعددة من الدعم، من قبيل إدارة الحالات، والدعم النفسي الاجتماعي، وإعادة الإدماج، والدعم اللوجستي (مثل توفير المأوى والنقل والمساعدة النقدية)، إلى الناجين من الاغتصاب ومن غيره من أشكال العنف الجنسي، والأطفال الذين تم تسريحهم بعد أن كانوا مرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، والأطفال المتأثرين بانتهاكات جسيمة أخرى.

- 58 - وقامت فرقة العمل الفُطرية، من خلال مشاريع سريعة الأثر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بترميم وبناء العديد من الفصول الدراسية لتعزيز حقوق الأطفال في التعليم، وفي إطار الجهود المبذولة للحد من تعرض الأطفال للانتهاكات الجسدية ومنع وقوعها، وخاصة انتهاكات تجنيد الأطفال واستخدامهم. وبالإضافة إلى ذلك، قامت فرقة العمل الفُطرية بالدعوة إلى إخلاء 8 مدارس كانت تحتلها فيما سبق قوات وجماعات مسلحة، ونجحت في إخراجها بالفعل.
- 59 - ولمعالجة العدد الكبير من الإصابات بين الأطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية، كثفت فرقة العمل الفُطرية جهود تعاونها مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، بالتعاون مع الأفرقة الميدانية، بهدف تحسين بيئة حماية الأطفال.

دال - الدعوة وتعميم مراعاة حماية الأطفال

- 60 - ما زال بناء القدرات والتوعية للذات يستهدفان طائفة واسعة من الجهات المعنية يتسمان بأهمية محورية لتنفيذ خطة العمل الشاملة ويحظيان بدعم ثابت من الأمم المتحدة. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت فرقة العمل الفُطرية 110 دورة تدريبية في حماية الأطفال لـ 4 995 مشاركاً (3 915 رجلاً، 1 080 امرأة)، من بينهم 1 122 من أفراد المجتمعات المحلية (404 نساء)، و 2 617 من عناصر قوات الأمن الحكومية (420 امرأة)، و 680 مسؤولاً حكومياً (500 رجل، 180 امرأة)، و 409 من عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (369 رجلاً، 40 امرأة)، و 107 من عناصر القوات الموحدة اللازمة (84 رجلاً، 23 امرأة)، و 32 من عناصر تحالف المعارضة في جنوب السودان (31 رجلاً، امرأة واحدة)، و 28 من الشركاء في مجال الحماية (16 رجلاً، 12 امرأة).
- 61 - بالإضافة إلى ذلك، استفاد من 364 دورة للتوعية 34 218 مشاركاً (21 641 رجلاً، 12 577 امرأة)، منهم 21 328 من أفراد المجتمعات المحلية (12 314 رجلاً، 9 014 امرأة)، و 9 193 من عناصر قوات الأمن الحكومية (6 731 رجلاً، 2 462 امرأة)، و 1 390 من عناصر القوات الموحدة اللازمة (971 رجلاً، 419 امرأة)، و 1 124 مسؤولاً حكومياً (735 رجلاً، 389 امرأة)، و 642 من عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (607 رجال، 35 امرأة)، و 541 من الشركاء في مجال الحماية (283 رجلاً، 258 امرأة).
- 62 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان 89 دورة تعريفية وتعميمية حول حماية الأطفال لفائدة 7 485 من أفراد الأمم المتحدة العاملين في جنوب السودان (5 747 رجلاً، 1 738 امرأة)، منهم 4 400 من الضباط العسكريين (3 687 رجلاً، 713 امرأة)، و 2 472 من ضباط الشرطة (1 706 رجال، 766 امرأة)؛ و 578 موظفاً مدنياً (335 رجلاً، 243 امرأة)، و 35 من موظفي الإصلاحات (19 رجلاً، 16 امرأة).

خامسا - ملاحظات وتوصيات

63 - يساورني القلق من تزايد عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جنوب السودان منذ تقريرني السابق، ولا سيما حالات التجنيد والاستخدام، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والاختطاف ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى الأطفال في ظل نقشي سوء التغذية على نطاق واسع. وأنا أدین هذه الانتهاكات الجسيمة وأكرر دعوتي جميع الأطراف إلى إنهاؤها ومنع وقوعها والوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

64 - وأدعو حكومة جنوب السودان إلى مضاعفة الجهود في حماية الأطفال، وأدعو جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بالأطفال، وإلى المساهمة في أعمال المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وأحث الحكومة على الحرص على مراعاة حقوق الأطفال وتطلعاتهم في جميع عمليات السلام الجارية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء التأخر الحاصل في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وفقاً لما ينص عليه الفصل الثاني من الاتفاق المنشط، وأدعو حكومة جنوب السودان إلى ضمان التدريب والتمويل المناسبين للقوات الموحدة اللازمة.

65 - وأرحب بمواصلة حكومة جنوب السودان إفساح المجال للوصول الأمم المتحدة إلى الثكنات لإجراء عمليات الفحص والتحقق من الأعمار، وأشجع على مواصلة هذه الجهود. ولا يزال يساورني القلق إزاء عدد الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستخدامهم، لا سيما من قبل قوات الأمن الحكومية. وأنا أدعو حكومة جنوب السودان والأطراف الأخرى إلى التوقف فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنع تجنيدهم واستخدامهم، وتسريح الأطفال المرتبطين بها.

66 - إن تضافر جهود الدعوة والعمل الجماعي من قبل الحكومة والمجتمع الدولي مطلوبان لمعالجة الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال. ويجب تنفيذ تدابير فعالة تركز على التنمية المستدامة الطويلة الأمد وجهود بناء السلام لنهية بيئات من الاستقرار لا يتسنى فيها تجنيد الأطفال. ومن ضمن هذه الجهود دعم إنفاذ أطر قانونية قوية لمقاضاة المسؤولين عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، بالإضافة إلى توفير فرص الحصول على التعليم.

67 - وأنا منزعج من ارتفاع عدد الأطفال الذين راحوا ضحية للقتل والتشويه، ومن وقوع أكثر من نصف هذه الخسائر في صفوف الأطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ فوراً جميع الإجراءات الوقائية والتخفيفية اللازمة لتجنيب الأذى وتقليله إلى أدنى حد وتحسين حماية الأطفال، سواء أثناء تنفيذ العمليات العسكرية أو من مخاطر وآثار المتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، أشجع الجهات المانحة والمجتمع الدولي على تمويل برامج التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وبرامج الاستجابة التي تركز على الأطفال المتأثرين بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

68 - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في جنوب السودان، وأدعو الحكومة إلى التعجيل بتعزيز الإطار القانوني لمقاضاة مرتكبي العنف الجنسي ضد الأطفال، لأن عدم التصدي للإفلات من العقاب يديم دوامة العنف.

69 - وأكرر تأكيد الحاجة إلى تمويل برامج لإعادة الإدماج تكون مستدامة وجيدة التوقيت ومراعية لاحتياجات الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وإلى تمويل خدمات تركز على الناجين وتراعي الاعتبارات الجنسية، وبرامج لمساعدة ضحايا الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي، وكذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز آليات المساءلة، وأدعو الحكومة إلى الاستثمار في هذه الجهود.

70 - وأحث حكومة جنوب السودان على إبداء التزام قوي بحماية الأطفال من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب خطة العمل الشاملة لعام 2020. ومن تلك الالتزامات تمويل هياكل رقابية، من قبيل اللجان التقنية وهيئات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومبادرات التدابير المتعلقة بالألغام.

71 - علاوة على ذلك، أدعو حكومة جنوب السودان والمجتمع الدولي والشركاء إلى الالتزام بمد يد العون لجنوب السودان خلال هذه المرحلة الحرجة ومواصلة القيام بذلك. فهذا الدعم بالغ الأهمية في الحد من ضعف الأطفال المتأثرين بالنزاع وتعرضهم للانتهاكات الجسيمة الناجمة عن تداخل الأزمات الإنسانية والمناخية والاقتصادية في جنوب السودان.